

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩

بشأن توزيع الأراضي الزراعية المصادرة لى صغار الفلاحين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الإعلان الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة المتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حل الأحزاب السياسية ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن إدارة النصفية ؛

وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد

سلطة التصرف فى الأموال المصادرة وإضافة حصبتها إلى الأموال العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتى :

مادة ١ - توزع الأراضي الزراعية والأراضي البور التي صودرت بمقتضى الإعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وبقرار مجلس قيادة الثورة وكذلك بمقتضى الأحكام المصادرة من محكمة الثورة، على صغار الفلاحين ويؤدى المويض عنها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

ويستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المبانى الداخلة فى حدود المدن .

مادة ٢ - يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره ما

مدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ ( ١١ مايو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٩

بشأن إعادة تنظيم وزارة التخطيط فى الإقليم السورى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة فى إقليمى مصر وسورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٨ المتضمن إحداث وزارة التخطيط فى الإقليم السورى وبين اختصاصاتها وحدياتها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ المتضمن تنظيم دراسته مشاريع الإنشاء الاقتصادى وتنفيذها وتمويلها فى الإقليم الشمالى ؛

وعلى القانون رقم ١٣٥ تاريخ ١٠/١٠/١٩٤٥ المتضمن نظام الموظفين الأساسى وتعديلاته فى الإقليم السورى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٦ لعام ١٩٥٨ المتضمن تعديل موازنة الإقليم السورى للسنة المالية ١٩٥٩/٥٨

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤرخ فى ٧/٤/١٩٥٨ المتضمن تفويض وزراء الإقليم السورى ببعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

## قرر القانون الآتى :

## الباب الأول

## تحديد مهام وزارة التخطيط

مادة ١ - تمارس وزارة التخطيط فى الإقليم السورى المهام التالية ( أ ) وضع خطة شاملة طويلة الأجل تتضمن أهدافاً رئيسية محددة من أجل النهوض الاقتصادى والاجتماعى . يحرى تحديد الأهداف المذكورة على أساس الطاقة المالية والخبرة المتوفرة وتقوى العامة وإمكانيات التنفيذ مع مراعاة أمن الدولة وسلامتها .

( ب ) تعبئة جميع الموارد العامة والخاصة من أجل تنفيذ الخطة المنزورة الواجب توزيعها على مراحل محددة المدة يبين فى كل منها معدل التنمية المطلوب والوسائل المؤدية إلى تحقيقه .

## الباب الثاني

### تكوين وزارة التخطيط

مادة ٤ - تتألف وزارة التخطيط من الدوائر المركزية ودوائر الإحصاء في المحافظات .

مادة ٥ - تتألف الدوائر المركزية من :

( ١ ) مكتب الوزير الخالص

( ٢ ) مديرية الإحصاء وتتكون من :

( أ ) مديرية الإحصاءات الاقتصادية .

( ب ) مديرية الإحصاءات الاجتماعية .

( ج ) مديرية جمع البيانات وتجهيزها ونشرها .

( د ) المكتب الفني

( هـ ) الديوان

( ٣ ) مديرية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتتكون من :

( أ ) مديرية التحليل الاقتصادي .

( ب ) مديرية التركيب الاقتصادي العام .

( ج ) مديرية البرامج .

( ٤ ) مديرية تتبع التنفيذ وتتكون من :

( أ ) مديرية الري والزراعة

( ب ) مديرية الصناعة والتعدين والمواصلات .

( ج ) مديرية الخدمات .

( ٥ ) دائرة المعونة الفنية والتدريب .

( ٦ ) الديوان

مادة ٦ - يتولى مكتب الوزير الخالص جميع الأعمال المتعلقة بأمانة السر الخاصة بالوزير والقيام بسائر الأعمال التي يكلفه بها

( ج ) تحديد المشروعات والبرامج الواجب تنفيذها في كل مرحلة من مراحل الخطة التي يتطلب تنفيذها عددا معيناً من السنين مع مراعاة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونفسيها إلى أجزاء يبين في كل منها الجهة أو الجهات التي سيوكل إليها التنفيذ سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص .

( ٥ ) تقسيم مراحل الخطة إلى خطط سنوية يبين فيها موارد الدولة وطرق استخدامها ووسائل التنفيذ وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير الجهاز الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج في الزمن المحدد . وتعتبر الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والمستقلة من العناصر الرئيسية لهذه الخطط .

( هـ ) إعداد توصيات واقتراحات وتشريعات على ضوء الدراسات والإحصاءات من أجل الوصول إلى تحقيق تنفيذ الخطة المقررة .

( و ) تتبع سير العمل في الخطة العامة ومراجعتها وتقويمها دورياً .

( ز ) تنسيق الخطط الإنمائية بين الإقليمين المصري والسوري وفقاً للتوجيهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة .

( ح ) إعداد الإحصاءات وخاصة ما كان استخدامها ضرورياً في وضع الخطة الشاملة والبرامج الإنمائية .

( ط ) تنظيم وتنسيق ومراقبة المعونات الفنية المقدمة من هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو الهيئات والمنظمات الأجنبية من حكومية أو أدلية .

مادة ٢ - الوزير هو المرجع الأعلى في الوزارة في التوجيه وتقرير المناهج والإشراف على سير الأعمال ومراقبة تنفيذها ضمن أحكام القوانين والأنظمة ونحو أمر الصرف الأساسي للوزارة .

والوزير أن يهدد بعض الاختصاصات المخولة له بموجب التشريعات إلى الأمين العام أو المديرين كما له أن يعهد إلى هؤلاء بعض الاختصاصات المخولة للأمين العام .

مادة ٣ - معاون الوزير في أعمال الوزارة :

أمين عام يرأس جميع إدارتها وهو مسئول أمام الوزير من الناحيتين الإدارية والفنية عن سير الأعمال والتوجيهات فيزشر داها قبل توقيعها من الوزير كما يشرف مباشرة ضمن حدود القوانين والأنظمة على سير الإدارات في الوزارة .

ويتناول من يشغل الأمين العام تعويض التمثيل وفقاً للأحكام المرعية الإجراء .

(٤) القيام بدراسات ذاتها التثبت من مطابقة النتائج للأغراض المستهدفة للمشاريع والسياسات المختلفة واقتراح التعديلات اللازمة .  
(٥) وضع تقارير دورية عن سير العمل في تنفيذ المشاريع وعلى الأخص تقرير سنوي عن متابعة تنفيذ الخطة .

وتقوم بهذه الأعمال المديريات المكونة لمديرية تتبع التنفيذ كل فيما يخصها والمنصوص عنها في الفقرة (٤) من المادة الخامسة من هذا القانون .

مادة ١٠ - تتولى إدارة المعونة الفنية والتدريب تنظيم وتسويق ومراقبة الإفادة من المعونات الفنية والإشراف على تدريب الفنيين اللازمين للتخطيط

مادة ١١ - يتولى الديوان الأعمال التالية :

(١) القيام باستلام وتسجيل ونسخ وتصنيف المعاملات الواردة والصادرة وحفظ السجلات والملفات وتنظيمها .

(٢) إعداد مشاريع رسائل والقرارات والأنظمة العائدة للوزارة

(٣) إعداد مشروع موازنة وزارة التخطيط وتوزيع الاعتمادات بين الإدارة المركزية والمحافظات وممارسة سائر الشؤون المالية المتصلة بالوزارة والمتنصوص عليها في ملاك وزارة الخزانة ومسك القيود اللازمة والعناية بالشؤون الذاتية للموظفين والمستخدمين .

مادة ١٢ - يعقد الأمين العام اجتماعات دورية بحضورها مديرو الإحصاء والتخطيط وتبع التنفيذ والمعونة الفنية لتسبقي الأعمال في وزارة التخطيط ومتابعتها .

مادة ١٣ - تتألف الدوائر التابعة لمديرية الإحصاء في المحافظات

من :

- (١) دائرة الإحصاء في حلب .
- (٢) شعبة الإحصاء في حمص .
- (٣) شعبة الإحصاء في حماه .
- (٤) شعبة الإحصاء في اللاذقية .
- (٥) شعبة الإحصاء في الحسكة .
- (٦) شعبة الإحصاء في دير الزور .
- (٧) شعبة الإحصاء في درعا .
- (٨) شعبة الإحصاء في السويداء .

مادة ١٤ - تتولى دوائر الإحصاء في المحافظات القيام بالدراسات والإحصاءات المتعلقة بهذه المحافظات وفقا لتوجيهات المقررة .

مادة ٧ - تتولى مديرية الإحصاء إعداد الإحصاءات وخاصة ما كان استخدامها ضروريا في وضع الخطة الشاملة والبرنامج الإنمائي وتقدير الدخل القومي وإجراء الحسابات القومية ، وتوزع أعمالها على النحو التالي :

(١) مديرية الإحصاءات الاقتصادية : وتتولى تهيئة الإحصاءات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والمالية والنقل والمواصلات من حيث الإنتاج وتكاليفه والقيم المضافة .

(ب) مديرية الإحصاءات الاجتماعية : وتتولى القيام بتعداد السكان العام وتهيئة الإحصاءات المتعلقة بحركة السكان والعملية وبطالة والهجرة والأجور ونفقات الأسرة .

(ج) مديرية جمع البيانات وتجهيزها ونشرها : وتتولى جمع البيانات من الميدان وتدريب العدادين ووضع الأدليل وتثبيت البطاقات وجدول المعلومات الإحصائية .

(د) المكتب الفني : ويتولى تصميم البحوث والعيّنات الإحصائية وتقدير الدخل القومي وإجراء الحسابات القومية .

مادة ٨ - تتولى مديرية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي إعداد الأشكال البديلة لخطة التنمية ومراحلها وأجزائها . وتوزع أعمالها على النحو الآتي :

(١) مديرية التحليل الاقتصادي العام : وتتولى التحليل العام لاقتصاديات الإقليم وتكوين النماذج الاقتصادية لتفسير العلاقات المتبادلة بين الشغائر الاقتصادية الأساسية .

(ب) مديرية التركيب الاقتصادي العام : وتتولى وضع الإطارات القصيرة والطويلة الأجل والموازنات المكونة للخطة ووضع الاقتراحات البديلة للتنمية .

(ج) مديرية البرامج : وتتولى وضع البرامج الإنمائية لمختلف القطاعات على ضوء الإطار العام للخطة وقياس إمكانيات الإنتاج الحالية في القطاعات المختلفة وتقدير احتياجات الإنتاج من كل منها .

مادة ٩ - تتولى مديرية تتبع التنفيذ الأعمال التالية :

(١) تجميع وتحليل كتوف متابعة التنفيذ والحسابات المتعلقة بها الواردة من أجهزة التنفيذ المختلفة .

(٢) التحقق دوريا من مطابقة الإنفاق الفعلي وخطوات التنفيذ الفعلية للتقديرات والموازنات الموضوعية للمشاريع والبرامج وتصميمها ومواصفاتها ومقاييساتها التفصيلية .

(٣) تقييم التنفيذ وتوضيح الانحرافات وأسبابها واقتراح وسائل العلاج الممكنة

مادة ٢٠ - يشترط في إشغال الوظائف الاختصاصية للدرجة الأولى من القسم الثالث أن يكون المرشح حائزاً على الشهادات :  
أولاً - لوظيفة في الشئون الاقتصادية والمالية : الشروط الواردة في المادة ١٩ من هذا القانون .

ثانياً - لوظيفة في الوظائف الفنية شهادة التحصيل العالي (إجازة) في اختصاص يناسب الوظيفة ويجرى تحديده بقرار من وزير التخطيط .

مادة ٢١ - يعود أمر تقدير تماثل الشهادات وقيمتها إلى لجنة تماثل الشهادات في وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع مندوبي وزارة التخطيط .

مادة ٢٢ - تملأ الوظائف الشاغرة في وزارة التخطيط وفقاً لأحكام قانون الموظفين الأساسي .

#### الباب الرابع

##### أحكام مختلفة وانتقالية

مادة ٢٣ - يحق لوزير التخطيط خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القرار ملء الشواغر من الوظائف الاختصاصية في ملاك وزارة التخطيط من موظفي الدولة أو من غيرهم بطريق الانتقاء ودرن التقيد بشرط المسابقة وتعيينهم في أي مرتبة أو درجة حتى نهاية المرتبة الثانية على أن تتوفر فيهم شروط التوظيف المنصوص عليها في قانون الموظفين الأساسي ، بالإضافة إلى الشروط المذكورة في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من هذا القانون .

مادة ٢٤ - لوزير التخطيط أن يستعين بخبراء للقيام بدراسات معينة لقاء تعويض يحدد بقرار منه وفي حدود الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية في الموازنة .

مادة ٢٥ - يتقاضى المهندسون والمساعدون الفنيون تعويضاً شخصياً باسم تعويض اختصاص بالمعدلات والشروط المطبقة في وزارة الأشغال العامة .

مادة ٢٦ - يحدد بقرار من وزير التخطيط التعويضات التي تمنح لموظفي ومستخدمى وزارة التخطيط لقاء أعمالهم خارج أوقات الدوام الرسمي ضمن القوانين والأنظمة النافذة .

مادة ٢٧ - تُلغى في الإنليم السوري جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإنليم السوري اعتباراً من تاريخ نشره ما

مدبر رئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ ( ١١ مايو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

مادة ١٥ - تعدد الاختصاصات وتنظم العلاقات بين مديريات الوزارة ودوائرها وشعبها بقرار من وزير التخطيط .

#### الباب الثالث

تحديد عدد الموظفين ومراتبهم وتوزيعهم بين الإدارة المركزية ودوائر المحافظات

مادة ١٦ - يحدد عدد موظفي وزارة التخطيط في كل مرتبة وكذلك توزيعهم بين الإدارة المركزية ودوائر المحافظات وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون والمبين فيما يلي :

- الجدول رقم (١) لموظفي الإدارة المركزية .
- الجدول رقم (٢) لموظفي دوائر المحافظات .

مادة ١٧ - تقسم الوظائف الاختصاصية في وزارة التخطيط إلى ثلاثة أقسام .

- القسم الأول - وظائف مديرية الإحصاء .
- القسم الثاني - وظائف مديرية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .
- القسم الثالث - وظائف مديرية تنسيق التنفيذ .

مادة ١٨ - يشترط في إشغال الوظائف الاختصاصية للدرجة الأولى من القسم الأول أن يكون المرشح حائزاً على :

- (أ) شهادة التحصيل العالي (إجازة) على أن تكون مادة الإحصاء من مواد الدراسة الجامعية لسنة دراسية واحدة على الأقل .
- (ب) أو شهادة التحصيل العالي مع شهادة من أحد مراكز التدريب الإحصائي تماثل شهادة مركز التدريب الإحصائي بدمشق .
- (ج) أو شهادة التحصيل العالي على أن ينال الموظف خلال مدة التمرين المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون الموظفين شهادة مركز التدريب الإحصائي بدمشق .

ويشترط في جميع شهادات التحصيل العالي أن لا تقل مدة الدراسة المطلوبة لتوالها عن ثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية

مادة ١٩ - يشترط في إشغال الوظائف الاختصاصية للدرجة الأولى من القسم الثاني أن يكون المرشح حائزاً على :

- (أ) شهادة التحصيل العالي (إجازة) في العلوم الاقتصادية أو المالية .
- (ب) شهادة التحصيل العالي (إجازة) بالإضافة إلى شهادة في التخطيط الاقتصادي أو الاجتماعي .

ويشترط في جميع شهادات التحصيل العالي ألا تقل مدة الدراسة المطلوبة لتوالها عن ثلاث سنوات بعد الشهادة الثانوية .





المجموع	الموظفون غير الاختصاصيين		الموظفون الاختصاصيين		الوظائف	المجموع	الموظفون غير الاختصاصيين		الموظفون الاختصاصيين		الوظائف
	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد			المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	
											٤ - مديرية تابع التنفيذ
١	-	-	١	٣	رئيس دائرة التعليم	١	-	١	١	مدير تابع التنفيذ	
١	-	-	١	٤	رئيس شعبة	١	-	١	١	(أ) مديرية الري والزراعة :	
١	-	-	١	٧	مراقب أول	١	-	١	٢	مدير الري والزراعة	
١	-	-	١	٣	رئيس دائرة الإسكان	١	-	١	٣	رئيس دائرة الري	
١	-	-	١	٤	رئيس شعبة	١	-	١	٤	رئيس شعبة	
١	-	-	١	٧	مراقب أول	١	-	١	٧	مراقب أول	
١	-	-	١	٣	رئيس دائرة الخدمات الاجتماعية	١	-	١	٣	رئيس دائرة الزراعة	
١	-	-	١	٤	رئيس شعبة	١	-	١	٤	رئيس شعبة	
١	-	-	١	٧	مراقب أول	١	-	١	٧	مراقب أول	
١	-	-	١	٧	مراقب أول	١	-	١	٧	مراقب أول	
٢٣											(ب) مديرية الصناعة والتعدين والمواصلات :
					٥ - دائرة المعونة الفنية والتدريب :						٢ مدير الصناعة والتعدين والمواصلات
١	-	-	١	٣	رئيس دائرة المعونة الفنية والتدريب	١	-	١	٣	رئيس دائرة الصناعة	
٢	-	-	٢	٤	رئيس شعبة	١	-	١	٤	رئيس شعبة	
٢	-	-	٢	٥	معاون رئيس شعبة	١	-	١	٧	مراقب أول	
١	-	-	١	٦	مراقب رئيسي	١	-	١	٣	رئيس دائرة التعدين	
١	-	-	١	٧	مراقب أول	١	-	١	٤	رئيس شعبة	
٧						١	-	١	٧	مراقب أول	
						١	-	١	٣	رئيس دائرة الطاقة	
						١	-	١	٤	رئيس شعبة	
					٦ - الديوان :	١	-	١	٧	مراقب أول	
١	١	٤	-	-	رئيس الديوان	١	-	١	٣	رئيس دائرة المواصلات	
١	١	٤	-	-	رئيس شعبة	١	-	١	٤	رئيس شعبة	
١	١	٥	-	-	معاون رئيس شعبة	١	-	١	٧	مراقب أول	
٢	٢	٦	-	-	مشتى رئيسي	١	-	١	٢	مدير الخدمات	
٢	٢	٧	-	-	مشتى	١	-	١	٢	مدير الخدمات	
١	١	٨	-	-	كاتب رئيسي أول	١	-	١	٣	رئيس دائرة الصحة	
١	١	٩	-	-	كاتب رئيسي ثاني	١	-	١	٤	رئيس شعبة	
٩						١	-	١	٧	مراقب أول	

## الجدول رقم (٢) ملاك دوائر الإحصاء في المحافظات

الوظائف	حلب	حمص	حماه	اللاذقية	درعا	سويداء	دير الزور	الحسكة	المجموع
رئيس دائرة ...	١	—	—	—	—	—	—	—	١
رئيس شعبة ...	١	١	١	١	—	—	—	—	٤
معاون رئيس شعبة	١	—	—	—	—	—	—	—	١
مراقب رئيسي ...	١	١	١	١	—	—	—	—	٤
مراقب أول ...	١	١	١	١	١	١	١	١	٨
مراقب ثاني ...	٢	—	—	—	—	—	—	—	٢
مراقب ثالث ...	٢	—	—	—	—	—	—	—	٢
	٩	٣	٣	٣	١	١	١	١	٢٢

يجوز بناء على اقتراح كل من وزير الاقتصاد ووزير الزراعة إصدار قرار جمهوري بتعيين حد أدنى لسعر القطن قبل بداية كل موسم وتكون الحكومة ملزمة بشراء ما يعرض عليها من أقطان بهذا السعر في المدة التي يحددها هذا القرار .

وتصدر بقرار من وزير الاقتصاد وموافقة وزير الزراعة فروق أسعار رتب القطن وأطوال تيلته ومواصفاته وإجراءات التنفيذ

ولو وزير الاقتصاد حتى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ٢٧٨٠ (١١ مايو سنة ١٩٥٩) .

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩

بتعديل بعض الاختصاصات المخولة بمقتضى قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم زراعة وإنتاج القطن في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم زراعة وإنتاج القطن بالإقليم السوري ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٨ النص التالي :